



جدار الفصل في القدس

بقلم: رينية باكبات⁽¹⁾

عند الانتهاء من عمل "جيب القدس" الكائن في تصور ومخيلة خبراء إسرائيل الإستراتيجيين، سيكون قد تكوّن حول المدينة المقدسة تجمع سكاني ضخم أشبه بشكل زهرة النفل، يمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب على مساحة أكثر من 25 كيلو متر. وتمتد مساحة الجدار والحواجز التي ستعزل هذا الجيب عن الأراضي المحتلة في الضفة الغربية نحو 150 كيلو متر طولاً.

يقول خليل تفكجي الذي يدير منذ نحو عشرين عاماً قسم الدراسات وعلم الخرائط بمؤسسة الدراسات العربية، أحد مراكز البحث التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، "إن هذه المدينة العظيمة، المفتوحة على إسرائيل والمقطوعة كلية عن دولة فلسطين المحاذية لها من الخلف، تمثل الغاية من المخطط الذي تم البدء في تنفيذه منذ الاستيلاء على القدس الشرقية عام 1967". وقد عمل المهندس خليل تفكجي من عام 1992 إلى عام 2001 كخبير خرائط في الوفد الفلسطيني أثناء المفاوضات مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية.

(1) كاتب عمود بقسم الشؤون الخارجية، "لونوفال أبويزرفاتور" Le Nouvel Observateur.

وفي عام 2003، كان خليل تفكجي أحد مهندسي وصناع "اتفاق جنيف" الذي أبرمته مجموعة من السياسيين والعسكريين والمفكرين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويضيف خليل تفكجي "منذ أن قاموا بالاستيلاء على المدينة، لم يتوقف الإسرائيليون عن عمليات التوسعة والمد للحدود المحلية على حساب البلديات الفلسطينية المتاخمة. فمنذ عام 1967، اتسعت رقعة المدينة من 40 كيلو متر مربعاً إلى 108,5 كيلو مترات مربعة، وتُقدر مساحتها الآن بحوالي 123 كيلو متر مربعاً. علماً أن إسرائيل قد قامت بضم أكثر من 80 كيلو متر مربعاً من أراضي الضفة الغربية باتباع سياسة الأمر الواقع. وعلى نفس هذه الأراضي قامت بلدية المدينة ببناء ما يقرب من عشرة مجمعات سكنية يعتبرها الإسرائيليون "أحياء يهودية"، وتُعرف في القانون الدولي باسم "مستوطنات" لكونها قد شُيّدت شرق الخط الأخضر. وقد ساهمت بشكل كبير هذه المستوطنات التي يعيش فيها اليوم أكثر من مائتي ألف إسرائيلي في تفتيت الجزء الفلسطيني من المدينة وشلّ حركة نموه. كما أن هذه السياسة الاستيطانية تتوازي مع كم هائل من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تستهدف منع المواطنين الفلسطينيين من شراء أو بناء أو توسعة المنازل في القدس الشرقية، في حين تخضع القدس الغربية والمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية لحركة النمو، وتستفيد من الغالبية العظمى من الاعتمادات المالية المحلية".

وقد قامت جريدة القدس الأسبوعية "كل ها إير" في أيلول/ سبتمبر عام 2005 من عمل مقارنة بين الأحياء العربية (185 ألف نسمة في ذلك الوقت) والأحياء اليهودية (460 ألف نسمة) داخل المدينة. وأظهرت الإحصاءات الإسرائيلية التي قامت الجريدة بسردها أن الأحياء اليهودية تضم ستة أضعاف عدد العاملين و24 ضعف عدد المساحات الخضراء، و15 ضعف عدد الملاعب وعشرة أضعاف عدد المقاعد الموجودة في الأحياء العربية. أما بالنسبة للميزانية المخصصة للخدمات الاجتماعية فبلغت 5,3 مليون دولار للأحياء اليهودية مقابل 530 ألف دولار للأحياء العربية.

وتوضح الـ"هيو من رايتس واتش" في تقرير لها صادر في كانون الأول/ ديسمبر 2010 أن الـ270 ألف فلسطيني المقيمين في القدس الشرقية والذين يمثلون اليوم 35 بالمئة من إجمالي سكان المدينة يقعون محصورين في 13 بالمئة فقط من مساحتها، في حين يمتلك الـ190 ألف مستوطن إسرائيلي الذين يعيشون في مستوطنات المدينة الاثنتي عشرة 25 بالمئة من أراضي



القدس الشرقية المخصصة لبناء المستوطنات.

بعبارة أخرى، يعطي التخطيط المحلي لكل مستوطن حصة من الأرض 8, 2 مرة أكبر من تلك التي يُخصّصها لكل فلسطيني. كما تشير هيومن رايتس ووتش أيضاً أن التخطيط العمراني في مدينة القدس يخضع بشكل علني لاعتبارات ترتبط بالنسبة القائمة بين عدد المقيمين اليهود وعدد الفلسطينيين في المدينة.

وتشير آخر المخططات: "القدس 2000"، أنه "تطبيقاً لقرارات الدولة"، فإنه لا بد وأن يهدف التخطيط المحلي إلى الحفاظ على "التوازن السكاني" الذي يستند على الأرقام التالية: 70 بالمئة من اليهود و30 بالمئة من العرب في المدينة. غير أنه وفقاً للنمو السكاني الحالي فإن النسبة المتوقعة في عام 2020 هي 60/40. ولمواجهة هذه المشكلة، يقترح التخطيط تبني عدة وسائل من شأنها الحفاظ على الأغلبية اليهودية في المدينة مع تلبية احتياجات الأقلية العربية. من بين هذه الوسائل: بناء أحياء يهودية جديدة تقدم وحدات سكنية مدعومة لكل من يبحث عن شراء وحدة سكنية بأسعار جيدة، "تكثيف" الأحياء اليهودية القائمة، "حث" وإقناع الإسرائيليين اليهود على الإقامة في القدس، وذلك عن طريق توفير: الأمن، الوظائف، التعليم، البيئة الصحية، الحياة الثقافية والخدمات المحلية.

وتعترف الخطة بوجود "نقص حاد في الوحدات السكنية" المخصصة "للسكان العرب"، لكنها لا تقترح في هذا الشأن سوى "تكثيف" الوجود داخل الأحياء الفلسطينية القائمة لتلبية هذه الحاجة.

ويؤكد أستاذ الجامعة الإسرائيلي مناخم كلاين، أستاذ العلوم السياسية والمتخصص في مسألة القدس: "إن المبدأ الذي استرشد به المسؤولون عن عمليات الضم في 1967 كان بسيطاً للغاية، وهو أن تتم إضافة أكبر عدد ممكن من الأراضي إلى المدينة مع الاحتفاظ بأقل مستوى ممكن من السكان الفلسطينيين - والهدف هو المحافظة على وجود أغلبية يهودية في القدس -". ويؤكد كلاين - الذي كان أحد مهندسي "اتفاق جنيف" عام 2003 - أن ما أدى بنا إلى بلوغ ما نحن عليه اليوم هو الاستمرار في تطبيق إستراتيجية عام 1967، مع إحداث بعض التغييرات الطفيفة أحياناً، وذلك من جانب كل الحكومات التي تعاقبت منذ ما يقرب من أربعين عاماً. وتعد من أكثر النتائج وضوحاً لهذه الإستراتيجية هو بناء سلسلة من

المستوطنات، بطول الأحياء العربية، تهدف إلى احتواء وتطوير زيادة السكان الفلسطينيين. وقد قام شارون عندما كان رئيساً للوزراء بتصعيد هذه السياسة عندما قام بهدم الاتساق العمراني للقدس الشرقية عن طريق قطع هذا الجزء من المدينة عن الضفة الغربية، أي عن بيئتها العربية الطبيعية. وقد ارتكز مشروعه على السيطرة على الفلسطينيين، في حين لم يعمد -عكس غيره - إلى تغيير التركيب السكاني للمدينة، ولكن إلى السيطرة فقط على الفلسطينيين عن طريق فرض الهيمنة اليهودية بالقوة في القدس العربية، ولعل أفضل تسمية لهذه السياسة هي "Spartaheid"، أي تطبيق سياسة الفصل العنصري (apartheid) من خلال الحجج والوسائل التي كانت تمارس من قبل في سبارتا اليونانية (Sparte)! فإذا ما تم تنفيذ هذه الخطة حتى نهايتها، فإن 250 ألف فلسطيني في القدس الشرقية - أي شخص من بين كل عشرة أشخاص في الضفة الغربية - سيتم قطعهم عن بقية المناطق الفلسطينية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ولغوياً".

وقد قام العميد المتقاعد شاول أرييلي، المساعد السابق مثل مناحم كلاين لرئيس الوزراء اليساري إيهود باراك ورئيس مؤسسة التعاون الاقتصادي ومجلس السلام والأمن، بدراسات مستفيضة حول مسألة الوضع النهائي للقدس، حيث يؤكد "أن الإستراتيجية المتبعة منذ عام 1967 تستند بشكل أساسي على ضم الأراضي الفلسطينية للقدس لضمان نمو المدينة وتطويرها، وكذلك على فصل القدس عن الضفة الغربية وعلى زحزحة الحدود المحلية وراء التلال التي تحوط المدينة، والهدف الحقيقي من ذلك كله هو جعل أي تقسيم لمدينة القدس في المستقبل ضرباً من ضروب المستحيل".

ويتضح لكل من يرغب في رؤية الحقيقة أن السياسة الإسرائيلية في القدس، كما يشهد عليها كلاين وأرييلي، غير متعذرة على الفهم. فقبل سبع سنوات من إطلاق بنيامين بن أليعازر العمل في أول جزء من الحاجز الشمالي بالضفة الغربية، كان بيت السلام -مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - قد استنكر بالفعل "سياسة التمييز" التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في القدس: وفي خاتمة تقرير مدعم بالوثائق الثابتة، قام المركز بتوجيه اتهام حقيقي ضد التوجهات المتبعة منذ عام 1967 -بدعم غير متحفظ من الدولة - من قبل بلديات القدس المتلاحقة.



"ترتكز تنمية المدينة أولاً وقبل كل شيء على اعتبارات سياسية ووطنية - كما يجيء في التقرير - فهناك هدف واحد يقود سياسة التخطيط العمراني: تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة بأكملها، وهو الأمر الذي تجسد في إقامة واقع ديموغرافي وسياسي يحظر أي تشكيك في السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية في المستقبل. وفي حين تقوم السلطات الإسرائيلية بإطلاق برامج تشييد مكثفة واستثمار مبالغ طائلة في الأحياء اليهودية من القدس الشرقية لحث اليهود على الإقامة فيها، تستمر من ناحية أخرى في القيام بأعمال ومصادرات للأراضي تحنق من خلالها البرامج الموجهة لصالح السكان الفلسطينيين - المصنفين على أنهم "خطر ديموغرافي" يهدد سيطرة إسرائيل على المدينة - ويستطرد كاتب التقرير بقوله "تقوم السلطات الإسرائيلية لتنفيذ سياستها باستغلال كل الوسائل القانونية والإدارية المتاحة بشكل غير شرعي. وتتمثل هذه السياسة في الانتهاك الصارخ للقانون الدولي وللمبادئ الأساسية للديمقراطية مع وقوع تعديات خطيرة على حقوق الإنسان".

ويرى خليل تفكجي أنه "يبدو أن مسألة إعلان القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطينية في يوم من الأيام هو أمر غير مقبول لدى غالبية المسؤولين السياسيين الإسرائيليين. من هذه الزاوية تحديداً ينبغي تحليل سياسة تطوير المدينة والخيارات العمرانية ومسار الجدار.

وبالرغم من أن اتفاقات أوسلو لم تكن ملزمة بشكل كبير لهذه النقطة، وكذا النقاط أخرى كثيرة، إلا أن الحكومات المتعاقبة، شأنها في ذلك شأن بلدية المدينة، قامت بكل ما يمكن أن تقوم به لتتخيه هذا الخطر. وهي ترى بالفعل أنها تمكنت من الوصول لغايتها ببناء الجدار والحاجز. غير أن القدس تبقى مركز حياتنا السياسية والثقافية والدينية والاقتصادية، ومكاناً ورمزاً مقدساً متمسكاً به مثلهم تماماً".

وعلى قدر ما تبدو خريطة "جيب القدس" التي رسمتها وزارة الدفاع متعرجة، بل وملبية بالمتاهات - على ضوء السياسة التي تنتهجها إسرائيل منذ أكثر من أربعين عاماً - إلا أن هذه الخرائط لا يشوبها الكثير من الغموض. ففي شمال غرب هذا التجمع السكاني يتم - وبشكل رسمي - وصف الحلقة المتعرجة الواسعة التي يشكلها الحاجز حول مستوطنة "جيفات زيف" والمناطق المحيطة بها على بعد أقل من عشرة كيلو مترات من قلب القدس، وحيث يقطن أكثر من ثلاثة عشر ألف إسرائيلي، يتم وصفها بأنها "ضرورة إستراتيجية"

كحال غالبية تعرجات الحاجز. وفي الحقيقة، يستهدف هذا الجيب الذي تم ضمه بسياسة الأمر الواقع والذي يضيف ما يقرب من 30 كيلو متر مربعاً من الأراضي الفلسطينية لمساحة القدس الكبرى التي زادت بالفعل 70 كيلو متر مربعاً في عام 1967 على حساب الضفة الغربية، يستهدف السماح بنمو المستوطنات التي يضمها في المستقبل، كما هو موضح في مخططات العمران الخاصة بـ "جيفات زيف" و "جيفون حداشا".

ويُعد مشروع نبيل صمويل الخاص بإقامة "حديقة المدينة" على الضفة الطريق 437 أحد هذه المشروعات المستهدفة. كما أن هذا الجيب يضم أيضاً قاعدة "عوفر" العسكرية الشاسعة، عند أبواب رام الله، وجزءاً كبيراً من الطريق 443 الذي يربط القدس بتل أبيب عن طريق الضفة الغربية. ويقطع الحاجز في طريقه بين أراضي ثماني قرى زراعية فلسطينية واقعة غرب الجيب. وفي الأصل، كان واحد وعشرون كيلو متر مربعاً من هذه الأراضي - أي 43 بالمئة من المساحة المزروعة لهذه القرى - تقع على الجانب "الإسرائيلي" من الحاجز. وبعد الدعوى القضائية التي رفعها سكان "بيت سوريك"، أمرت المحكمة العليا بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 2004 بإعادة رسم ثلاثين كيلو متر من الحاجز على نحو يأخذ الطلبات الفلسطينية بعين الاعتبار.

وبعد مرور سبعة أشهر، أي في 30 كانون الثاني/ يناير 2005، اقترح الجيش الإسرائيلي مساراً لا يضم "سوى" أحد عشر كيلو متر مربعاً من الأراضي وأرسل -علي الفور- البلدوزرات التابعة له إلى المكان المراد. عندئذ، قرر سكان "بيت سوريك" -المتحمسون لنجاح الخطوة الأولى التي قاموا بها - العودة لرفع مطالبهم أمام المحكمة العليا. لكن هذه المرة كانت بلا جدوى، حيث رفضت القضاة هذه المطالب في السادس من آذار/ مارس 2005، واستعادت البلدوزرات السيطرة على التلال.

ووفقاً للنحو الذي تم تصميمه عليه، يمثل جيب "جيفات زيف"، الذي يشكل جزءاً مهماً من "السياج الأمني" الذي أقامه الخبراء الإستراتيجيون الإسرائيليون بين القدس ورام الله، امتداداً برياً بين الأراضي التي تم ضمها في شمال غرب القدس ومركز المدينة، عن طريق مستعمرة "راموت ألون" العمرانية وجادة "غولدا مائير". وهو يشكل، في أعين الفلسطينيين، نموذجاً صارخاً لعمليات "سرقة الأراضي" المتعددة التي تتم بحجة الحاجز



أو الجدار. كما يحظى هذا الجيب أيضاً باهتمام الأشخاص البارزين المحليين ونشطاء حقوق الإنسان، ولكن هذه المرة لأسباب أخرى.

ففي داخل هذه التعرجات المسيجة التي تغلف المستوطنات الإسرائيلية، وأيضاً القرى الفلسطينية، قرر الجيش الإسرائيلي فتح الطرق للإسرائيليين فقط وعزل القرى الفلسطينية، حيث يرى الخبراء العسكريون أن قرب هذه القرى يخلق "شعوراً بعدم الأمان" لدى المستوطنين. ومن ثم، قرر الجيش إقامة جيب يحده جدار يرتفع من ثلاثة إلى خمسة أمتار بطول 15 كيلو متر، ويضم خمس قرى يعيش فيها ما يقرب من 15 ألف فلسطيني، يحمل العديد من بينهم بطاقة "مقيم دائم" في القدس والتي تضمن لهم في الأساس دخول المدينة بشكل حر. غير أن هذا الضمان قد غداً أمراً نظرياً، حيث يبقى سكان قرية "غيتو بئر نبالا" - كما تسميها إحدى كتبيات قسم المفاوضات بمنظمة التحرير الفلسطينية - مقطوعين عن غالبية أجزاء أرضهم وعن المدن الفلسطينية المجاورة، لاسيما رام الله والقدس الشرقية اللتين تعتبران المنفذ التقليدي لمنتجاتهم. علماً أن قرية "بئر نبالا" التي يعيش فيها أكثر من ستة آلاف فلسطيني تضم 350 ورشة حرفية ومشروعات صغيرة مهددة بالחסارة إذا ما انقطعت عنها الاتصالات بالخارج، أو اضطر أهلها لقطع مسافات طويلة وصولاً إلى المناطق المجاورة.

كما أن بلدية القرية تخشى أيضاً العواقب الوخيمة على نظام التعليم من جراء إغلاق الجيب، حيث يأتي جزء من معلمي "بئر نبالا" من القرى المجاورة ومن القدس الشرقية، ويتعلم غالبية طلابها في جامعات القدس الشرقية. وفي جنوب الجيب، تقع قرية "بيت حنينة البلد" (1400 نسمة) والتي سيقوم الجدار بشرها إلى نصفين، حيث ستقع مدرسة البنات داخل الجدار، أما مدرسة البنين فستقع خارجه مع باقي أجزاء القرية. نفس المشكلات يُخشى حدوثها في مجال الصحة، فعندما يتم الانتهاء من بناء الحاجز، سيبقى المشفى الوحيد المتاح للدخول هو مشفى رام الله، الذي يعاني بالفعل من ازدحامه بالمرضى وعدم قدرته على توفير الرعاية الصحية على نفس مستوى المشافي الكبرى بالقدس الشرقية. وقد أشار الجيش الإسرائيلي إلى أنه اعتمزم إنشاء طريقتين يؤديان لدخول الجيب، الأول يقع في الشمال، ناحية رام الله، والآخر يقع في الجنوب الغربي، ناحية القرى الفلسطينية المجاورة لجيب "جيفات زيف". غير أن فتح هذين الطريقتين يحتم حفر نفقين - تحت الطريق 45 وتحت

الطريق 437 - وإنشاء ثلاثة كباري.

وليس من السهل اتباع مسار الحاجز أو جدار الفصل على الأرض، وذلك بسبب المخاطر التي يتعرض لها كل من يحاول الاقتراب من الجدار أو من الحاجز. وللتوصل إلى أفضل مواقع المراقبة، ينبغي السير على الأقدام مع الاستعانة بأطلس أو خريطة طريق جيدة وكذلك مرشد محلي. ويتيح التنقل سيراً التعرف على كل الإشارات الموضحة في وثائق مركز رسم الخرائط التابعة للجيش الإسرائيلي ولمكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.

وقد يساعد هذا التنقل أيضاً على إيجاد تفسير لكل التحويلات المتقاطعة أو التعرجات الغامضة الموجودة على الورق. فإذا ما أردنا على سبيل المثال فهم السبب وراء تحول مسار الجدار بشكل يثير الدهشة نحو الجنوب بمحاذاة مطار القدس وداخل الحدود المحلية للقدس الكبرى بعد قيام السلطات الإسرائيلية بضم أكثر من 30 كيلو متر مربعاً من الأرض الفلسطينية حول "جيفات زيف"، فس نجد بكل بساطة التفسير لكل ذلك على أرض الواقع:

هذه الكيلو مترات المربعة التي تمت إعادتها للضفة الغربية تضم قرية "كفر عقب" حيث مخيم لاجئي "قلندية" الذي يعتبره قادة إسرائيل العسكريين قطاعاً "صعباً" منذ الانتفاضة الأولى. بنفس الطريقة، سنجد أن الجدار يتبع بدقة شديدة مسار الحدود المحلية للقدس، جنوب نقطة تفتيش "قلندية"، وذلك لإلقاء قرى "الرام" و"دحيات البارد" (63 ألف نسمة) في الضفة الغربية وقطعها عن القدس، بالرغم من أن نصف هؤلاء السكان في هاتين البلديتين يحملون بطاقة هوية زرقاء كـ "مقيمين دائمين" في القدس.

ويقول محمد أصلان، المدير التنفيذي للمجلس المحلي "إن فصلنا عن القدس يعني بالحرف الواحد خنق بلدتنا. فليس لدينا أي مجال للتوسع أو النمو، خاصة أن الإسرائيليين يحظرون البناء إلا على بعد ثلاثمائة متر على الأقل من الجدار. في حين نجد، من ناحية أخرى، أن 15 ألف شاب من بلدة الرام مقيدون في المؤسسات المدرسية أو الجامعية في القدس. أين يذهبون ليستكملوا دراستهم؟ لقد قام ما لا يقل عن 20 بالمئة من موظفي بلدتنا ممن يحملون البطاقات الزرقاء بالانتقال إلى القدس أو يعتزمون القيام بذلك. فكيف سيصبح مصير هذه البلدة؟"



ويضيف أسعد مسلهماوي، رئيس غرفة التجارة، بأن "أكثر من 50 تاجراً يوشكون أن يغلقوا متاجرهم. فأين يذهبون؟ وبأي مال؟ هناك متاجر تُقدر قيمتها بمائة ألف دولار لا تجد من يشتريها بثلاثين ألف دولار!". وتبدو مرارة نواب بلدة الرام أشد وطأة حيث قاموا في عام 2004 بمحاولة رفع مطلب لمحكمة إسرائيل العليا يطالبون فيه بإقصاء الجدار نحو الشرق اعتباراً للروابط العديدة القائمة بين بلدتهم وبين مدينة القدس.

وفي قرار المحكمة الصادر في 28 حزيران/ يونيو من العام المذكور، طلب القضاة من الجيش إيجاد مسار آخر للجزء الذي يحيط ببلدتي "الرام" و"دحيات البارد". وعلى أثر ذلك، توقفت على الفور أعمال البناء في هذه المنطقة حتى ظنت بلدية "الرام" أنها قد حققت نصراً تاريخياً. لكن في الحادي عشر من شهر آب/ أغسطس، قُتل فلسطينيان وجرح ستة جنود من شرطة الحدود الإسرائيلية بسبب انفجار قنبلة تزن خمسة عشر كيلو غرام كانت بحوزة إرهابي انتحاري وذلك عند نقطة تفتيش "قلندية". عندئذ، تمت إعادة التقييم والبت في كل الأمور، وقامت البلدوزرات الإسرائيلية باستئناف عملها بعد عدة أيام، وذلك على المسار الأصلي.

بعد ذلك بعامين، قام ممثلو "الرام" و"قلندية" برفع طلب مشترك للمحكمة العليا باسم سكان قرية "بئر نبالا" وثلاث بلديات أخرى، مطالبين فيه بوقف أعمال بناء الجدار... ولكن، بلا جدوى.

وفي 18 نيسان/ أبريل عام 2006، رأى القضاة أهارون باراك، ومiriam ناعور وإستر حايت أن حرية تنقل فلسطينيي هذه المنطقة أمر يكفله آخر تعديل في المسار وأن الدولة يمكنها استئناف بناء الحاجز والجدار.

وفي جنوب "الرام"، ابتعد مسار الجدار مجدداً عن الحدود المحلية للقدس لتجنب المساحة المخصصة لتوسيع مستوطنة "نيف يعقوب" (النبى يعقوب)، ليختلط بذلك من جديد بحدود القدس الكبرى، تاركاً شرقاً بلدية "حزمة" الفلسطينية. وفي جنوب مستوطنة "بيسجات زيف" يقوم المسار بعمل حلقة غريبة بطول خمسة كيلو مترات داخل أراضي القدس.

والسؤال: لماذا هذه المتاهة غير المتوقعة؟

الإجابة: لإبعاد مخيم "شعفاط" للاجئين وبلديات "دحيات السلام" و"عناتا" عن حدود القدس الشرقية وإلقائها في الضفة الغربية. هذا ويعيش أكثر من عشرة آلاف فلسطيني في شعفاط، وهم جميعاً مقيدون رسمياً من الأمم المتحدة كلاجئين، حيث قام الإسرائيليون في عام 1948 بطرد أكبر السكان سناً من قراهم، مما اضطر هؤلاء للجوء إلى مدينة القدس قبل أن يتم ترحيلهم منها عام 1967، ليقوموا بالتجمع في مخيم "شعفاط".

وبدوره، يجد الشباب المتشبع بهذه الروايات نفسه أمام خيار صعب: البقاء وفقدان حقه ك"مقيم" في القدس، أو الرحيل ومحاولة إيجاد مسكن مناسب في القدس الشرقية.

وبغية تيسير ذهاب وإياب السكان، تعهد الجيش الإسرائيلي بتوسعة وتحديث نقطة التفتيش المؤدية إلى المخيم لتصبح أحد "أبواب" الجدار. وفي شباط/ فبراير من عام 2005، تم توجيه أمر بمصادرة ثلاثة هكتارات إلى مالكي الأراضي المجاورة لنقطة التفتيش لمباشرة أعمال الجدار. وفي خريف 2006، تم فتح نقطة عبور "شعفاط" للمارة وقائدي السيارات للفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية زرقاء. أما فلسطينيو الضفة الغربية الراغبون في الذهاب إلى القدس للعمل أو الدراسة أو تلقي الرعاية الصحية أو الصلاة، فلا يمكنهم العبور إلا بعد الحصول على تصريح من الجيش، وهذه قصة أخرى.

أما ثاني ورقة من أوراق "زهرة النفل" التي يرسمها الحاجز وجدار الفصل حول القدس فهي حلقة - طولها 38 كيلو متر - حول مستوطنة "معال أدوميم" أحد أكثر المستوطنات كثافة سكانية في الضفة الغربية (34 ألف نسمة). وتمتد هذه الحلقة - والتي يجري حالياً بناؤها - حتى ثماني كيلومترات من أريحا. بعبارة أخرى، تتوغل هذه الحلقة ثلاثة عشر كيلو متر شرق الخط الأخضر، حيث أضيقت منطقة من الضفة الغربية، مما يعني أنها تشطر فعلياً إلى نصفين أرض الدولة الفلسطينية القادمة، تماماً كالزاوية التي يضعها الحطاب في جذع الشجرة. كما أن هذه الحلقة تضم منطقة تطلق عليها الحكومة الإسرائيلية اسم "E-1" (أي رقم "1" شرق) من المفترض أن تشكل على المدى نوعاً من الربط أو الالتحام بين "معال أدوميم" والقدس. أما الآن، فلم يتم بناء سوى مبنى واحد تابع للشرطة في قلب هذه المنطقة (E-1) وسط شبكة من الطرق، كلها جديدة ومهيأة لأن تصبح شرايين مدينة



جديدة بحق. وفوق مساحة "E-1" (التي تتراوح مساحتها بين 10 إلى 12 كيلو متر مربعاً) سوف يتم بناء مساكن لـ 15 ألف مستوطن جديد، ومنطقة صناعية، وعشرات الفنادق، والمراكز التجارية، ومبان جامعية وجبانة.

حينما ننظر على الخريطة أو نتواجد على أرض الواقع، فسنفهم بكل سهولة لماذا يعتبر الفلسطينيون هذا المشروع "E-1" عدواناً وتعدياً حقيقياً، بل وعقبة كبرى وغير مقبولة أمام فكرة وجود دولة فلسطينية.

يقول خليل تفكجي "إن هذا التوسع الضخم للقدس من ناحية الشرق لا يكفي فقط بقطع الطرق بين جنوب وشمال الضفة الغربية، مما يدفع إلى الالتفاف على طرق أكثر طولاً، لكنه يحرمنا من منطقة تحمل لنا آمالاً حقيقية في التنمية الاقتصادية. فإذا تم الانتهاء بالفعل من هذا المشروع، فسينفصل شطرا الجزء الفلسطيني في القدس مما سيحول دون أي إمكانية لنموهما، ويضع فكرة قيام دولة فلسطينية في المستقبل في مهب الريح".

وكما تؤكد الخرائط التي تم التفاوض بشأنها في طابا وفي اتفاق جنيف، وأيضاً وفقاً لتصرّيات القادة الفلسطينيين منذ سنوات، فإن الفلسطينيين لا يستبعدون -في أي اتفاق سلام محتمل - أن يتم ضم بعض المستوطنات -فرادى أو جماعات - إلى إسرائيل، مقابل الحصول على أرض بنفس الجودة والمساحة. لكن كبير المفاوضين الفلسطينيين "صائب عريقات" يرى أنه مستحيل قبول أي "ضم يقسم دولتنا إلى شطرين".

ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، دأب رؤساء البعثات الدبلوماسية التابعة للاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله على تخصيص صفحة كاملة لمشروع "E-1" من صفحات التقرير الثماني الخاص بالقدس الشرقية، والذي يُعد تقريراً في غاية الحساسية. ويرى كُتاب التقرير أن "تبريرات بناء الحاجز لا تقوم فقط على اعتبارات أمنية" وعلى "فصل فلسطينيين عن فلسطينيين آخرين"، وإنما هم يرون أن بناء الحاجز وتنفيذ مشروع "E-1" معاً "يكملان تطويق القدس ويشطران الضفة الغربية إلى نصفين".

ويرى الدبلوماسيون الأوروبيون أن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية - حيث يقل إجمالي الناتج القومي عن ألف دولار سنوياً - ترتهن وترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانية الدخول

إلى القدس الشرقية، حيث يقرب إجمالي الناتج القومي من 3500 دولار سنوياً....

وتقول وجهة النظر الاقتصادية إن إمكانية قيام دولة فلسطينية تقوم بشكل أساسي على المحافظة على الصلة العضوية بين القدس الشرقية ورام الله وبيت لحم".

أما الورقة الثالثة في "زهرة النفل" التي تطوق القدس فتتجسد في أرض شاسعة تُقدر بما يقرب من 72 كيلو متر مربعاً، وتمتد من جنوب المدينة إلى غرب بيت لحم، حول مجمع "جوش أترزيون" الاستيطاني والمساحة المخصصة لتنميته، وحيث يسكن حالياً أكثر من 40 ألف مستوطن، من بينهم 35 ألفاً تقريباً في مستوطنة "بيتار إيليت". ويضم "جوش أترزيون"، المربوط بالقدس دون أي عائق للإسرائيليين عبر الطريق 60، يضم ما يقرب من عشر مستوطنات وأيضاً سبع قرى يعيش فيها ما يقرب من 20 ألف فلسطيني، معظمهم من المزارعين الذين يقع جزء من أراضيهم على جانب من الحاجز ويقع الجزء الثاني على الجانب الآخر. هذا وينطبق نفس الوضع على سكان القرى الواقعة على طول الطريق شرق مجمع "أترزيون" الاستيطاني. الكل يتحتم عليه بالفعل أو سيتحتم عليه غداً - حينما يتم الانتهاء من بناء الحاجز والجدار - عبور بوابة أو نقطة تفتيش كل يوم مرتين للذهاب إلى العمل أو إلى المدرسة، أو لعمل فحوصات طبية أو شراء أشياء من بيت لحم.

وقد رصدت الأمم المتحدة، في خريف 2007، وجود ثلاث عشرة نقطة عبور تتحكم في حركة الأفراد والبضائع على جانبي الحاجز. أربع فقط من هذه النقاط حول القدس كانت مفتوحة أمام الفلسطينيين الذين يحملون تصريحاً سلبياً. وسبع نقاط كانت مخصصة للمواطنين الإسرائيليين - لاسيما الذين يقيمون داخل المستوطنات - ولفلسطينيي القدس الشرقية ممن يحملون بطاقة هوية "مقيم" في إسرائيل. أما النقاط الثلاث المتبقية المخصصة للأفراد والبضائع فبقيت قيد الإصلاح أو الدراسة.

وفي كانون الثاني/يناير من عام 2008، أشارت الأمم المتحدة إلى أن عدد نقاط العبور لم يتغير، وأن إحدى عشرة منشأة - من بين هذه المنشآت التي تبعث على الاعتقاد بأنها نقاط حدودية - كانت مفتوحة أمام الفلسطينيين وأمام موظفي المنظمات الإنسانية، في حين كان هناك خمس "محطات تجارية" مزودة بممرات تعمل بأشعة "إكس" لتفتيش حمولة المركبات، ومخصصة لنقل البضائع من شاحنة إلى شاحنة على جانبي الحاجز. وفي "مزمورية" جنوب



شرق القدس، كان هناك "محطة تجارية" سادسة تحت الإنشاء. وتوضح خريطة أصدرتها الأمم المتحدة، في حزيران/ يونيو عام 2010، أن هناك ما يقرب من خمس عشرة نقطة تفتيش برية وثمانية نقاط عبور تسمح فقط بمرور حاملي التصاريح وعبورهم الحاجز وجدار الفصل إلى محيط القدس وذلك بشرط حمل مستندات و/ أو التصريح المطلوب.

لقد أصبح الخروج من المنطقة التي يحدها الجدار والحاجز في الضفة الغربية للذهاب إلى القدس، قلب فلسطين التاريخي والمدينة المقدسة للمسلمين والمسيحيين، حلمًا مستحيل التحقق للغالبية العظمى من الفلسطينيين.

وتؤكد وثيقة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة في نهاية أيلول/ سبتمبر 2008 أن 60 بالمئة من السكان الفلسطينيين لم يُسمح لهم بالدخول إلى المسجد الأقصى في القدس لأداء الصلاة في شهر رمضان. يُسمح فقط للرجال الذين تزيد أعمارهم على 50 عاماً والنساء فوق الـ45 عاماً والأطفال دون الثالثة عشرة الدخول للقدس يوم الجمعة دون تصريح لأداء الصلاة. كما تم إعطاء تصاريح خاصة صالحة فقط خلال أيام الجمعة من شهر رمضان للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الـ45 والـ50، والنساء بين الـ30 والـ45 (المتزوجين من أرباب الأسر ممن تعطي لهم أجهزة الأمن الضوء الأخضر). أما الباقون، فيحظر عليهم الدخول للقدس.

وإضافة إلى انتشار نقاط التفتيش والسدود والعوائق المختلفة داخل الضفة الغربية، عمل فرض نظام التصاريح كأداة بيروقراطية وأمنية موازية لوجود الحاجز على تدهور الاقتصاد الفلسطيني. فقد وصلت نسبة البطالة في الضفة الغربية -والتي كانت تُقدر بـ9, 16 بالمئة عام 2000 - إلى 2, 26 بالمئة في عام 2007. أما بالنسبة للانخفاض الحاد الذي لحق بإجمالي الناتج القومي الفلسطيني، فيشير مكتب الإحصاءات المركزي التابع للسلطة الفلسطينية أنه قُدر بـ10 بالمئة في 2006 وبرقم مكافئ له على الأقل في 2007. لقد بلغ الوضع الاقتصادي الفلسطيني حالة من المساوية في بداية عام 2008 جعلت ما يقرب من 800 ألف فلسطيني في الضفة الغربية يستوجبون الحصول على مساعدات غذائية من الأمم المتحدة.

أما في نهاية 2010، فقد شهد الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية تحسناً بالرغم من استمرار الاحتلال ونمو الاستيطان ووجود جدار الفصل، الذي يُشكل أكثر من أي وقت مضى عائقاً جاداً أمام الحياة الاجتماعية والاقتصادية. بفضل ازدياد المساعدات الخارجية، لاسيما

المساعدات الأوروبية، وبفضل تحركات رئيس الوزراء "سلام فياض" الحاسمة -والذي يعتبر بناء مؤسسات الدولة صورة من صور المقاومة - شهد النشاط الاقتصادي المحلي تجديداً نسبياً ولكن ضعيفاً. لكن الحقيقة تقودنا لأن نعترف بأنه لا مجال لتحقيق أي تحسن ملموس ودائم في الحياة اليومية أو أي تنمية حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني أو أي مشروع وطني حقيقي طويل الأجل ما دام الفلسطينيون لا ينعمون بدولة قائمة ومستقلة تنتهي حدودها عند "الخط الأخضر" وعاصمتها القدس الشرقية⁽¹⁾.

(1) هذا النص يقوم على مقتطفات مطولة تم تطويعها وتحديثها من الفصلين العاشر والحادي عشر من كتابي "جدار في فلسطين"، دار نشر "جالهار"، سلسلة Folio-Actual، 2009. تم ترجمة ونشر هذا الكتاب في الولايات المتحدة تحت عنوان "A Wall in Palestine"، دار نشر Picador في فبراير 2010.